

المحور الخامس

مؤسسات التمويل الإسلامي



المحور الخامس: مؤسسات التمويل الإسلامي

تتمثل المؤسسات العاملة في مجال التمويل الإسلامي في المؤسسات التالية:

أولاً: مؤسسات الأوقاف

يعتبر الوقف من المؤسسات التي أسهمت إسهاماً كبيراً في بناء الحضارة الإسلامية من خلال تمويله للعديد من المرافق الاجتماعية، حيث يعتبر أداة من أدوات التمويل الإسلامي غير الربحي ومضمون نشاطه وحقيقته الاقتصادية هو عملية تنموية، فهو يتضمن بناء الثروة الإنتاجية من خلال عملية استثمار حاضرة، تنظر بعين البر والإحسان للأجيال القادمة، التي تعود خيراتها على مستقبل حياة المجتمع بكامله.

1- تعريف الوقف: الوقف في اللغة هو المنع أي الحبس مطلقاً سواء كان مادياً أو معنوياً، ويسمى التسبيل أو التحبيس. وفي الاصطلاح الفقهي، فهو تحبيس الأصل وتسبيل منفعته إلى الجهات الموقوف عليها.¹

أما اقتصادياً: فهو تحويل لجزء من الدخول والثروات الخاصة إلى موارد تكافلية دائمة، تخصص منافعها من سلع وخدمات وعوائد لتلبية احتياجات الجهات والفئات المتعددة المستفيدة، مما يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية اللازمة لتكوين ونمو القطاع التكافلي الخيري، الذي يعد أساس الاقتصاد الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي.²

2- أركان الوقف: كغيره مثل سائر العقود والالتزامات لا بد له من توافر أركان معينة لقيامه، لا يتم إلا بها هي:³

▪ **الواقف:** وهو المكلف الرشيد الحر الذي صدر منه الإيجاب بإنشاء عقد الوقف.

¹ سامي الصلاحات، مرتكزات أصولية في فهم طبيعة الوقف التنموية والإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة مجلد 18، العدد 2، 2005، ص 5.

² صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي: دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، دار الفجر، القاهرة، ص 638.

³ هشام بن عزة، إحياء نظام الوقف في الجزائر نماذج عالمية لإستثمار الوقف، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 3، جوان 2015، ص 118.

- **الموقوف:** وهو كل عين مملوكة يصح بيعها.
- **الموقوف عليه:** وهو الذي يخصص الوقف أو ريعه عليه.
- **الصيغة:** وهو القول الذي دل على إنشاء عقد الوقف مثل كمن يبني مسجدا وخلي بينه وبين الناس.

3- أنواع الوقف:

تتعدد أنواع الوقف حسباً لتتنوع المعايير المستخدمة في التقسيم، والتي يمكن عرض أهمها في النقاط التالية:¹

أ- **تقسيم الأوقاف بحسب طبيعة الجهة الموقوف عليها:** يمكن تقسيم الأوقاف بحسب طبيعة الجهة الموقوف عليها:

- **الوقف الأهلي أو الذري:** هو ما جعل استحقاق الربح فيه للواقف نفسه أو لغيره من الأشخاص المعنيين بالذات أو بالوصف سواء كانوا من أقاربه أو من غيرهم ثم على جهة خيرية من بعدهم،
- **الوقف الخيري:** هو ما خصص ربحه ابتداءً للصرف على جهة من جهات البر كالمستشفيات والملاجئ والمساجد أو المدارس أي ما جعل نفعه على المجالات والأهداف الخيرية العامة.
- **الوقف المشترك:** هو ما جعل استحقاق ربحه جزء لأهله وجزء للجمعيات الخيرية كأن يقول: وقفت نصف مالي على نفسي ثم على ذريتي من بعدي ونصفه الآخر لمسجد.

ب- **تقسيم الأوقاف على حسب طبيعة الموقوف:** يمكن تقسيم الأوقاف بحسب طبيعة الموقوف إلى:

- **وقف عقار:** هي الأراضي وما ألحق بها من المباني الثابتة والنخيل والأشجار، تعد أقدم أنواع الأوقاف وأكثرها.
- **وقف منقول:** هو كل ما جاز بيعه وجاز الإنتفاع به مع بقاء عينه.

¹ فرج الله أحلام، حمادي موارد، الدور التنموي لمؤسسات الوقف في الجزائر، مجلة الإمتياز لبحوث الإقتصاد والإدارة، المجلد 2، العدد 3، جوان 2018، ص 147.

4-أهمية مؤسسة الوقف:

إن المجتمعات الإسلامية اليوم هي في أشد الحاجة إلى إحياء دور الوقف في حياتها، لما كان له من الإسهامات العظيمة والآثار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتنوعة حيث أسهم في التقدم العلمي والتكنولوجي وفي توفير الخدمات الأساسية من صحة وإسكان وعلاج وغيرها. علاوة على الأثر المالي الهام على ميزانية الدولة وتخفيف الكثير من الأعباء عنها، وقد تم الإعتراف بهذه المؤسسة منذ بداية الإسلام، غير أنها اندثرت في حقبة الإستعمار لمعظم البلاد الإسلامية، ويجب إعادة بنائها من جديد حتى تعود للعطاء ، ببذل الجهد وسن القوانين، وبذل الجهود على إقامتها بما يتلاءم ومستجدات العصر الحالي، وتفعيل دورها أكثر وتوعية المجتمع بأهميتها ومكانتها الدينية والدنيوية، حتى يتمكن جمع أكبر قدر ممكن من الأوقاف والمساهمة في التنمية. ولا نكون مبالغين إذا قلنا إن تطور هذه المؤسسة، وانتشارها داخل المجتمعات الإسلامية كفيل بعد الله تعالى بأن تقوم بالدور الريادي للأمة الإسلامية في هذا العصر، بجانب المؤسسات الإسلامية الأخرى. ذلك أن مؤسسة الوقف بمثابة الكيان الحسي والمعنوي الذي ينسج داخل جسم المجتمع الإسلامي خيوطا محكمة التشابك، وعلاقات قوية من الروابط يغذي بعضها بعضا، لتبعث بذلك الروح في كل خلايا المجتمع.¹

ثانيا: مؤسسات الزكاة

تؤدي الزكاة دورا حيويا في عملية التنمية الاقتصادية إذ أن الزكاة من الناحية الاقتصادية تؤثر على توزيع المداخل وتؤثر على الانتاج أيضا من خلال تمكين الفقراء لوسائل الانتاج مما يزيد من الطاقة الانتاجية ويؤدي إلى التخفيف من البطالة وتؤثر على الاستهلاك كما أنها تمنع وتحارب الاكتناز. الزكاة لا يمكنها أن تؤدي كل هذه الأدوار المنوطة بها في عملية التنمية الاقتصادية دون أن يكون لها إطار مؤسسي يعمل على جمعها وتوزيعها على مستحقيها بصورة منظمة ومنضبطة وقد قامت في العديد من الدول الإسلامية ببيوت ومؤسسات الزكاة التي تخدم هذا الغرض.

¹ فرج الله أحلام، حمادي مورا، مرجع سبق ذكره، ص ص 147-148.

1- تعريف الزكاة:

لغة: وهي مصدر زكا الشيء إذا نما وزاد، وزكا فلان إذا صلح، فالزكاة هي البركة والنماء والطهارة و الصلاح. أما شرعا: فتطلق الزكاة على الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله للمستحقين، كما تطلق على نفس إخراج هذه الحصة، وسميت هذه الحصة من المال زكاة، لأنها تزيد في المال الذي أخرجت منه.¹

2- تعريف مؤسسات الزكاة:

تعددت الجهات التي تطرقت لتعريف مؤسسات الزكاة، غير أن مجملها تصب في مفهوم موحد، وكذلك الحال ينطبق على تعدد تصنيفات هذه المؤسسات بحسب اختيار معيار التصنيف. يقصد بها بأنها كيانات قانونية تحت إشراف الدولة تتولى جمع الزكاة وإنفاقها في مصارفها المختلفة وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية اقتضتها ظروف التطبيق المعاصر لفريضة الزكاة، وقد تكون في شكل صندوق أو بيت أو لجنة أو مؤسسة أو جمعية.² كما يمكن تعريفها على أنها مؤسسة مالية على قدر من الاستقلال تعمل على جباية (تجميع) الموارد المالية النقدية والعينية من المسلمين أو أموالهم بطرق مخصصة وتوزيعها (صرفها) على أوجه الصرف المقررة شرعا.³

3- أنواع مؤسسات الزكاة:

يمكن تقسيم مؤسسات الزكاة المختصة إلى قسمين وهما مؤسسات قائمة على الالتزام أو الطوعية في دفع الزكاة وذلك على النحو التالي:⁴

¹ يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، الجزء الأول، مكتبة رحاب، الطبعة 2، ص53.

² حسين حسين شحاته، أصول محاسبية مؤسسات الزكاة المعاصرة، ط 1، دار النشر للجامعات، 2004، ص3.

³ نصر الدين فضل المولى محمد، تحليل وتصنيف المصروفات الادارية في مؤسسة الزكاة، المعهد العالي لعلوم الزكاة، السودان، ص2.

⁴ فؤاد عبد الله العمر، إدارة مؤسسة الزكاة في المجتمعات المعاصرة - دراسة تحليلية مقارنة مع بيت الزكاة في دولة الكويت-، 1996، ص 23-24.

- المؤسسات القائمة على جمع الزكاة بقوة القانون: وهي تلك المؤسسات التي تقوم بجمع أنواع معينة من أموال الزكاة بنص قانوني، حيث يحتوي القانون الليبي والسعودي والباكستاني والماليزي واليمني على مواد تخول مؤسسة الزكاة صلاحية جمع أنواع معينة من الزكاة.
- المؤسسات القائمة على جمع الزكاة طوعية: وهي تلك المؤسسات التي لا تقوم على جمع الأموال بقوة القانون، بل تقوم على النهوض بأمر الزكاة جمعا وتوزيعا، ويوجد لهذه المؤسسات قوانين تنظم عملها، ولكن أهم ما يميزها هو تقبلها الزكاة من المواطنين بشكل طوعي، وتندرج تحتها مؤسسات الزكاة في كل من إيران والأردن وبنغلاديش والكويت والبحرين ومصر وغيرها من الدول، فجميع قوانين هذه المؤسسات تنص على أن دفع الزكاة يكون طوعية وأن تسليمها إلى الدولة يكون اختياريا .

4-المجالات الاستثمارية لمؤسسات الزكاة:

- إذا أراد لأموال الزكاة أن تستثمر، فيمكن أن يكون هذا الاستثمار بأكثر من شكل وطريق، ومن ذلك على النحو التالي:
- إنشاء مشاريع ذات ريع: سواء أكانت كبيرة أم صغيرة، وتوزيع ما ينتجه المشروع من أرباح على المستحقين، ومن ذلك إنشاء مصانع ومحلات تجارية.
 - استثمار في قطاع الخدمات: ويمكن إنشاء مشاريع خدمية كالمستشفيات والمستوصفات والمدارس، بحيث تكون مملوكة لمؤسسة الزكاة، ويستفيد المستحقون من خدماتها الصحية والتعليمية بشكل مجاني أو بتكلفة جزئية أو رمزية، وإذا استفاد غير المستحقين منها فبمقابل مادي .
 - الاستثمار المؤقت: ويعد من الصور الأخرى للاستثمار الموجود على أرض الواقع وقد أقره الفقهاء المعاصرون ويقصد به وضع أموال الزكاة في البنوك الإسلامية، و الشركات المساهمة لمدة سنة أو سنتين، والاستفادة من أرباحها الاستثماري، وميزة هذا الأمر سهولة استرجاع أموال الزكاة في أي وقت يحتاج إليها، فليس فيها تجميد لأموال الزكاة.

- استثمار أموال الزكاة بالإتجار: ويمكن استثمار أموال الزكاة بالإتجار بها من خلال نظام المضاربة، أو المشاركة المنتهية بالتملك سواء قامت بذلك الجهات القائمة على الزكاة، أو من خلال مؤسسات وبنوك إسلامية.

- استثمار أموال الزكاة بإنشاء مشاريع صغيرة للعائلات والأشخاص: ويتم ذلك بمنح بعض الأشخاص والعائلات مبلغا تنشئ به مشاريع صغيرة وتشرف الهيئة المسؤولة عن الزكاة على مراحل إنشاء المشروع ومتابعته بعد ذلك، بما يضمن مشروعية العمل وجدواه، وتكون قيمة المشروع كاملة دينا في ذمة المستحق، بحيث يسدده على أقساط رمزية شهرية.

ثالثا: صناديق الاستثمار الإسلامية

مما ساعد على إنشاء هذه الصناديق استحداث العديد من الأدوات الاستثمارية الإسلامية، وقيام بعض المؤسسات المالية الإسلامية بدراسة الضوابط الشرعية للاستثمار في أوراق مالية لشركات قائمة.

1-تعريف صناديق الاستثمار الإسلامية:

صناديق الاستثمار الإسلامية هي تلك الصناديق التي يتم الإلتزام فيها بالضوابط الشرعية وخاصة فيما يتعلق بتحريم الفائدة أي أنها غير ربوية وتظهر هذه الضوابط في نشرة الإصدار والتي تمثل الإيجاب يشترك المستثمر في الصندوق أما من الناحية التكيفية الفقهية فصندوق الاستثمار هو عبارة عن علاقة تعاقدية بين طرفان وهما اللذان يحددان شكل التعاقد ونوعه من الجانب الفقهي فيمكن لهما أن يجعل هذا التعاقد على شكل عقد مضاربة أو على شكل وكالة بأجر أو على شكل جعالة وهذا الأمر راجع إليهما في طريقة احتساب العمولة بشرط احتواء العقد على شروط عقد المضاربة أو الوكالة أو الجعالة.¹

¹أحمد معجب العتيبي، المحافظ الإستثمارية أحكامها وضوابطها في الفقه الإسلامي، دار النفائس، الطبعة الأولى، ص 54.

تعرف أيضا بأنها تلك الصناديق التي تحقق رغبة صغار المستثمرين فضلا عن كبارهم في توفير أدوات مالية إسلامية تتيح لهم استثمار أموالهم استثمارا شرعيا وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.¹

2- خصائص صناديق الاستثمار الإسلامية:

تتميز صناديق الاستثمار الإسلامية بعدة خصائص نذكر منها:²

- يلتزم الصندوق في معاملاته وتصرفاته بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وكذلك بالفتاوى والقرارات والتوصيات الصادرة عن مجتمع الفقه وهيئات الفتوى في المسائل المعاصرة المتعلقة بمعاملات الصندوق.
- يلتزم الصندوق بالقوانين والتعليمات الصادرة عن الجهات الحكومية المشرفة على هذه الصناديق مادامت لا تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ومن وجد تعارض يجب إزالته،
- يبنى التعامل على فكرة المضاربة الشرعية من قبل أصحاب الأموال اللذين يمثلون من منظور عقد المضاربة رب المال ويمثل الصندوق كشخصية معنوية رب العمل، وهذه السمة تخضع لفقه عقد المضاربة.
- يعتبر الصندوق مؤسسة لها صفة قانونية بشكل تنظيمي وإطار مالي ومحاسب مستقل، كونها لها شخصية معنوية مستقلة عن أصحاب الوحدات الاستثمارية وعن الجهة المنوطة بإرادتها، لذلك فهذه السمة جائزة شرعا.
- يتولى إدارة الصندوق جهة متخصصة يحكم علاقتها بالصندوق عقد وكالة أو عقد عمل أو أي عقود مستحدثة تعمل في إطار الأهداف الاستراتيجية والمرجعية الشرعية والقانونية والاستثمارية.

¹ أشرف محمد دوابه، صناديق الاستثمار في البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2006، ص 73.

² محمد بوجلال ومريم زايدي، دور صناديق الاستثمار الإسلامية في تفعيل سوق الأوراق المالية الإسلامية، حالة سوق الأسهم السعودي، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 9-8 سبتمبر 2013 ص 3.

- يحق للمشاركين في الصندوق إسترداد قيمة أسهمهم وفق ضوابط وشروط معينة بما يتناسب مع الاستمرار لمدد مختلفة، ويستلزم ذلك إعادة تقويم الوحدات الاستثمارية على فترات دورية حتى يسهل تسوية خروج من يرغب من المشاركين.

3- أنواع صناديق الاستثمار الإسلامية:

هناك العديد من صناديق الاستثمار الإسلامية التي يلتزم المدير فيها بالضوابط الشرعية، التي تظهر في نشرة الاصدار الخاص بكل منها وتقوم البنوك الإسلامية وغير الإسلامية بتسويق هذه الأنواع من الصناديق ومن هذه الأنواع ما يلي:¹

أ- **صناديق التأجير:** يقوم الصندوق بامتلاك أصول مثل المعدات والسيارات والطائرات وغيرها من ثم تأجيرها والإستفادة من الإيرادات، أو التعامل مع هذه الأصول كالبيع التأجيري المنتهي بالتملك.

ب- **صناديق المراقبة:** تقوم صناديق المراقبة على التمويل بالأجل بطريق المراقبة وخاصة في أسواق السلع الدولية فيقوم الصندوق بشراء كمية من سلعة الحديد مثلا بالنقد، ثم بيعها إلى طرف ثالث غير من اشتراها منه بالأجل، ويكون الأجل قصيرا في الغالب يتراوح بين شهر و 6 أشهر. ويستفيد من عمليات التمويل الشركات المتعاملة في أسواق السلع لتمويل المخزون، ومصافي البترول لتمويل حصولها على الخام وشركات المواد الأولية كالسكر ونحوه.

ت- **صناديق الأسهم العادية:** وتقوم بالإستثمار في أسهم الشركات التي يكون نشاطها مباحا لتحقيق أرباحا من زيادة أسعار هذه الشركات، إلا أن الفقهاء اختلفوا في الشركات التي أصل عملها مباح ولكنها تمارس بعض الأعمال المحرمة كأن تقترض بفائدة أو تودع أموالها بفائدة، حيث رأى البعض عدم الإستثمار في أسهمها والرأي الثاني يرى إمكانية الإستثمار في أسهمها وعلى

¹ نور الدين كروش وآخرون، دور صناديق الاستثمار الإسلامية في تحسين أداء البنوك الإسلامية، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات ، الاصدار 5، رقم العدد 1، ص 5.

مدير الصندوق أن يحسب الدخل الناتج عن الأعمال المحرمة ويستعيده من الدخل الذي يحصل عليه المستثمر في الصندوق ومخاطر الإستثمار في هذه الصناديق عالية.

ث-صناديق رأس المال المأمون: وهو صندوق حديث نسبيا، وتقوم فكرة الصندوق المأمون على الإستجابة لرغبات كثير من المستثمرين الذين يحبون الجمع من الأرباح العالية، والمخاطر المتدنية، حيث على عدة ضوابط وقواعد لتنظيم العمل فيه وفيما يلي تلك التعليمات:

- يسمح للصندوق باستثمار ما لا يزيد على 10 % من صافي أصوله في صندوق استثمار آخر بشرط أن لا تتجاوز تلك الإستثمارات 15 % من صافي أصول الصندوق المراد الإستثمار فيه؛
- لا يحق للصندوق امتلاك أو الإستثمار في أكثر من 1% من رأس مال أية شركة مساهمة محلية يتم تداول أسهمها في السوق المحلية؛
- يجب أن لا تتجاوز مخاطر الإستصناع مع طرق مقابل أو مجموعة من الأطراف ذات العلاقة الواردة نسبة 15% من صافي أصول الصندوق؛
- يجب أن لا تزيد استثمارات أي صندوق في أي إصدار للأسهم أو السندات 1% من صافي الأصول.

ج-صناديق السلع: وتقوم بشراء السلع المباحة بالنقد، ثم بيعها بأجل، على أن يكون لهذه السلع بورصة منظمة مثل النحاس والبتروول ويستثنى من ذلك الذهب والفضة، ويمكن أن تعمل هذه الصناديق بصيغ البيع الآجل أو المربحة أو السلم.

